إيران تؤسس جهازين جديدين داخل وزارة الاستخبارات يعيّن خامنئي رئيسيهما مباشرة

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 19 نوفمبر 2026، 00:14
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/2026/11/iran-intelligence-bodies/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

وزارة بلا وزير منذ ٨ أشهر 3
ازدواجية الوزارة واستخبارات الحرس 3
قراءة تحليلية: قبضة المرشد على الوزارة بعد اختراقات الحرب 3

يتجه النظام الإيراني إلى إعادة هيكلة وزارة الاستخبارات، عبر مشروع يتضمن تأسيس جهازين جديدين داخل الوزارة، هما «منظمة حماية المعلومات» و«المنظمة العقائدية السياسية»، على أن يتولى مجتبى خامنئي تعيين رئيسيهما مباشرة. ويمنح المشروع القيادة الجديدة صلاحيات مباشرة في إدارة ملفات حماية المعلومات والرقابة العقائدية داخل الوزارة، بما يعزز مركزية الإشراف على الجهاز الاستخباراتي.

وزارة بلا وزير منذ 8 أشهر

جاء ذلك بالتزامن مع استمرار غياب وزير دائم لوزارة الاستخبارات، بعد نحو 8 أشهر على مقتل إسماعيل خطيب في غارة إسرائيلية خلال آذار/مارس الماضي، فيما يدرس البرلمان مشروع قانون منفصلًا لإعادة هيكلة قيادة الوزارة.

ازدواجية الوزارة واستخبارات الحرس

عملت المؤسستان على مدى عقود بصورة متوازية، وسط تداخل في الاختصاصات وتنافس على النفوذ ومراكز اتخاذ القرار. وتضم المنظومة الاستخباراتية الإيرانية عدة مؤسسات، إلا أن وزارة الاستخبارات ومنظمة استخبارات الحرس الثوري تمثلان أبرز جهازين فيها. فالوزارة تعمل ضمن الهيكل الحكومي، ويرشح الرئيس وزيرها على أن يحظى تعيينه بموافقة البرلمان، بينما تتبع منظمة استخبارات الحرس الثوري المؤسسة العسكرية الخاضعة لقيادة المرشد.

وأدى تداخل صلاحيات الجهازين وتنافسهما على النفوذ إلى خلافات في بعض الملفات الأمنية، ولا سيما ما يتعلق بالتحقيقات الأمنية وآليات التعامل مع المعتقلين، في ظل استمرار التباين بين المؤسستين بشأن إدارة الملفات الاستخباراتية وتوزيع المسؤوليات.

قراءة تحليلية: قبضة المرشد على الوزارة بعد اختراقات الحرب

يرتبط هذا التحرك بمشروع قانون عاجل طُرح في البرلمان الإيراني في تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، ويهدف إلى تشديد الرقابة المركزية للمرشد مجتبى خامنئي على وزارة الاستخبارات، ومعالجة الثغرات الأمنية الكبرى التي كشفتها المواجهات الأخيرة.

ويتضمن المشروع، وفق ما أُعلن في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، إلغاء الشرط التاريخي الذي يُلزم وزير الاستخبارات بأن يكون رجل دين حاصلًا على درجة «الاجتهاد». وبذلك يُفتح الباب، لأول مرة منذ تأسيس الوزارة عام 1984، أمام تعيين شخصية غير معممة، تكنوقراط أو أمنية، يرشحها الرئيس ويصادق عليها البرلمان. في المقابل، يُنشئ المشروع جهازين رقابيين داخل الوزارة يعيّن المرشد رئيسيهما مباشرة: «منظمة حماية المعلومات» لمكافحة التجسس الداخلي ومراقبة الموظفين وكشف الاختراقات، و«المنظمة العقائدية السياسية» للإشراف على الولاء الديني والسياسي لعناصر الوزارة وضباطها.

والدوافع واضحة؛ فالخطوة تأتي في أعقاب سلسلة اختراقات للموساد أدت إلى اغتيال قادة ومسؤولين بارزين، من بينهم إسماعيل خطيب. كما بقيت الوزارة دون وزير أصيل لأكثر من 8 أشهر، وتعثّر التوافق على مرشح يجمع بين الخبرة الاستخباراتية وشرط الاجتهاد، فدُفع بالتعديل لتسريع حسم المنصب.

والأهم أن وزارة الاستخبارات تقليديًا جزء من السلطة التنفيذية؛ وبربط جهازي الرقابة الداخلية والعقائدية بمكتب المرشد مباشرة يُضمن له هيمنة فعلية على مفاصل الوزارة، ويُقلَّص هامش استقلالية الوزير التابع للحكومة، على غرار ما هو معمول به في القوات المسلحة والحرس الثوري.

وفي السياق الأوسع، لا ينفصل المشروع عن سلسلة تغييرات يقودها مجتبى خامنئي منذ توليه القيادة لإعادة بناء هرم السلطة العسكرية والأمنية، من دمج قيادات في القوات المسلحة إلى تعيينات جديدة في الحرس والباسيج. والهدف تعزيز القبضة المركزية على الجهاز الاستخباراتي بعد أن أثبتت الحرب هشاشته أمام الاختراقات.